

Mission Permanente du Royaume
d'Arabie Saoudite auprès
des Nations Unies
Genève



Ref. 11/30/1334

الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية
لدى المقر الرئيسي للأمم المتحدة
جنيف

Geneva, 16 January 2006

The Permanent Mission of the Kingdom of Saudi Arabia to the United Nations Office and other International Organizations at Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights (Secretariat of the Committee on the Rights of the Child) and has the honour to transmit herewith the list of delegation of the Kingdom of Saudi Arabia participating in the discussion of the Kingdom's second periodic report on the Right of the Child, discussion which will be held on 24 January 2006 during the 41st session of the Committee on the Right of the Child:

1. H.H. Prince Dr. Torki bin Mohammed bin Saud Al-Kabeer, Assistant Deputy Minister for Political Affairs, head of delegation.
 2. Dr. Ibrahim bin Abdul Aziz Al-Shaddi
 3. Counsellor Muhammad bin Sulaiman Al-Ajaji
 4. Mr. Jamal bin Hussein Aqil
 5. Dr. Sulaiman bin Abdul Rahman Al-Hogail
 6. Mrs. Safia bint Abdullah Al-Shiha
 7. Mrs. Nadia bint Hamad Al-Angari
 8. Mr. Abdul Aziz bin Ibrahim Al-Hadlaq
 9. Mr. Abdul Rahman bin Ibrahim Al-Rassi
 10. Dr. Rashid bin Hussein Al-Abdul Karim
 11. Mr. Muhammad bin Abdul Aziz Al-Muheiza
 12. Mr. Abdul Rahman bin Abdul Aziz Al-Aqil
 13. Mr. Muhammad bin Abdullah Al-Harbi
 14. Dr. Salih bin Muhammad Al-Salhi
 15. Mr. Abdul Aziz bin Abdullah Al-Khayal
- And from the Permanent Mission in Geneva :
16. H.E. Dr. Abdulwahab Attar, Ambassador and Permanent Representative
 17. Mr. Abdullah Rashwan, Counsellor
 18. Mr. Abdullah Al-Sheikh, First Secretary

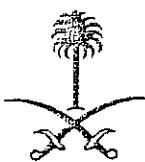
The Permanent Mission of the Kingdom of Saudi Arabia avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights (Secretariat of the Committee on the Rights of the Child) the assurances of its highest consideration.

Office of the High Commissioner for Human Rights
Secretariat of the Committee on the Rights of the Child
52, rue des Paquis – Palais Wilson
1201 GENEVA



Mission Permanente du Royaume
d'Arabie Saoudite auprès
des Nations Unies
Genève

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ



الرَّهْدُ لِلرَّاهِمِ لِلْمُهَاجِرِ
لِلْعَرَبِ الْأَوْرَبِيِّ الْعَرَبِيِّ السُّعُودِيِّ
لِلْمَقْرَابِيِّ لِلْأَمْمِ الْمُتَّحِدَةِ
جِنِيفَ

كلمة وفد المملكة العربية السعودية

امام لجنة حقوق الطفل

لمناقشة التقرير الدوري الثاني

يلقيها

صاحب السمو الأمير/ د. تركي بن محمد بن سعود الكبير
وكيل وزارة الخارجية المساعد للشؤون السياسية
ورئيس إدارة العامة للمنظمات الدولية

المقر الأوروبي للأمم المتحدة بجنيف

24 محرم 1426هـ الموافق 24 يناير 2006م

السيد الرئيس - السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

أشكر السيد الرئيس ، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم بعض الإيضاحات بشأن تقرير المملكة العربية السعودية الثاني إلى لجنة حقوق الطفل . كما يسعدنا هذا الصباح أن نكون معكم لاستعراض التدابير التي تم اعتمادها بالملكة لإنفاذ الحقوق المعترف بها في اتفاقية حقوق الطفل وإيضاح التقدم الذي تم إحرازه لتحقيق تمنع أطفال المملكة بهذه الحقوق ، حيث انضمت المملكة العربية السعودية لاتفاقية حقوق الطفل في أوائل عام 1996م .

السيد الرئيس — لقد كرمت الرسالات السماوية منذ بدء الخليفة الإنسان والخرص على مختلف أوجه حقوقه ورعايتها وحمايتها من أي انتهاكات من أخيه الإنسان ووضعت القواعد والأطر التشريعية التي تنظم هذه العلاقات ضمن سياق الهي متكملاً لضمان تطبيقها وتنفيذها . والمملكة العربية السعودية التي تدين بالإسلام عقيدة ومنهاجاً وسلوكاً ، تساهم ضمن الأسرة الدولية ب مختلف اديانها وحضاراتها في الحفاظ على تلك الثوابت ووضع الأطر المناسبة لتطوير وتنظيم علاقة الإنسان بأخيه الإنسان أيا كان ضمن نسيج متكملاً يرتكز على احترام أدبيته وكرامته وحقه في الحياة الشريفة دون اعتداء على نفسه أو بدنه أو خصوصياته أو مسكنه أو أسرته حيث حيث الإسلام على رعاية الأسرة والاهتمام بها باعتبارها وحدة الحياة الأساسية بما يضمن تنشئة الأطفال وإعدادهم للحياة . ومن هذا المنطلق تولي المملكة الأطفال اهتماماً كبيراً وعناية بالغة حيث جعلت الطفل نواة للتنمية وهدفها ، ولقد سهل الدين الإسلامي لنا الطريق للعمل بمفردات وبنود اتفاقية حقوق الطفل لشمولية رعايته للطفل .

وعلى هذا الأساس تم حشد الجهود لإتاحة الفرصة لكافة المؤسسات الحكومية والأهلية والخاصة لتوفير الرعاية الشاملة للأطفال من (تعليمية وصحية واجتماعية وترفيهية وتنمية الملاكات والمواهب - الخ) وفقاً لخطط تنموية ملائمة بالبرامج والمشروعات الخاصة بالطفل والتي تهدف إلى رعايته والحفاظ عليه وإعداده للحياة الكريمة والفاضلة ..

السيد الرئيس ،

وللإيفاء بتنفيذ الاتفاقية تم إسناد مهمة متابعة تطبيق بنود الاتفاقية إلى اللجنة الوطنية للطفولة والتي شكلت عام 1979م وأعيد تشكيل اللجنة في عام 1997 ، وتم إعادة تنظيم اللجنة ودعم جهازها الإداري والمالي عام 2005م بما يفي القيام بمهمة إعمال بنود اتفاقية حقوق الطفل بالمملكة وكلف وزير التربية والتعليم برئاسة هذه اللجنة مع عضوية 12 عضواً في مستوى وكيل وزارة ممثلين للجهات الحكومية ذات العلاقة بشؤون الطفل.

وتم تحديد مهام هذه اللجنة لتحقيق أهداف اتفاقية حقوق الطفل كاستراتيجية وطنية لرعاية الطفولة تساعد الجهات المعنية بالطفولة بالمملكة حكومية وغير حكومية لتعزيز دورها في تحقيق رعاية الطفل المتقدمة مع الاتفاقية وتم إعلان الاتفاقية وعمليتها مع مطالبة هذه الجهات بتقارير للإفادة بالمنجزات والمتغيرات التي قامت بها كل جهة على جدة فيما يخصها من بنود الاتفاقية واعتبرت بنود الاتفاقية كمعيار يشار إليه في التقارير وتم بناء عليه اعتماد إحصائيات جديدة مع مؤشرات دالة على واقع كل بند وما تم إحرازه تجاه تحقيق الأهداف ، كما تم استحداث برامج ومشروعات جديدة تتعلق بتحقيق رعاية أفضل للأطفال.

ويسر وفد المملكة العربية السعودية أن يقدم لكم تقرير المملكة الدوري الثاني حول إنفاذ اتفاقية الدولة لحقوق الطفل.

ويتضمن هذا التقرير معلومات عامة عن المملكة العربية السعودية ، ثم معلومات مهمة عن تدابير التطبيق العام للاتفاقية يوضح الدور المهم الذي تتولاه اللجنة الوطنية للطفولة في المتابعة والتسيق بين الجهات ذات العلاقة بالطفل في المملكة فيما يخص تطبيق الاتفاقية مع ذكر بعض البرامج والنشاطات التي تمت في هذا الشأن.

ويتضمن هذا الجزء أيضاً التشريعات والأنظمة التي صدرت خلال السنوات الخمس الماضية فيما يخص الأطفال في المملكة والتي كان آخرها ما صدر في شهر أكتوبر 2005م حول دعم اللجنة الوطنية للطفولة وإعادة تنظيم جهازها الإداري والمالي وربطها بوزير التربية والتعليم مباشره.

ذويهم تجاه واجبهم التربوي والإنساني من خلال برامج إذاعية وتلفزيونية متخصصة.

وخصصت العديد من الحلقات التلفزيونية والإذاعية والزوايا الصحفية للتوعية الطفل وأسرته بحقه في الحياة وأسمه وجنسيته وتنمية روح الانتماء لديه لبلده والمحافظة على بيئته والحصول على الحقوق دون تمييز وحقه في الحماية من الاستغلال والإهمال وسوء المعاملة وتجنيبه المخاطر البدنية والثقافية واستعماله في تهريب المخدرات واستعمالها أو إنتاجها.

أضف إلى ذلك ما قامت به المدارس والأندية الأدبية والثقافية من مهرجانات ولقاءات للأطفال مع بعض أمراء المناطق والوزراء وكبار المسؤولين والعديد من الأنشطة الطلابية والرياضية والثقافية والمسرحيات والرحلات الكشفية لترسيخ المفاهيم الخاصة لمتطلبات تنفيذ الاتفاقية وبنودها وإتاحة الفرصة للطفل بالتعبير عن رأيه ، وقام العديد من الكتاب من المتفقين والأمهات والأطفال بالمشاركة في التوعية للتعاون في تطبيق الاتفاقية وإعمالها بما يتفق مع الشريعة الإسلامية.

إن النظم القائمة بالمملكة تلمست الطرق المهمة لتحقيق مصالح الطفل الفضلى ورعاية الكاملة واحترامه ، وركزت على العناية بالأمهات وتوعيتهن للقيام بالحضانة الصالحة ، وأكمل النظام الأساسي للحكم على كفالة الأسرة والنشئ وحمايتهم الشاملة باعتبارها اللبنة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع المادة رقم 9 و 10 من نظام الحكم ، وعمل على ترابط الأسرة وحماية أفرادها ومنع تشغيل الأطفال في القطاع الأهلي والعام وحدد سن العمل بثمانية عشر عاماً ومنع إكراه الأطفال على العمل الشاق واستغلالهم أو تعريضهم للمهن الخطرة والمضرة.

السيد الرئيس السادة الحضور ،

أننا ندرك بأن أمامنا الكثير لعمله لإحقاقاً لإسعاد أطفال المملكة والمشاركة لدعم أطفال العالم للتمتع بحقوقهم ونحن عازمون على إعمال الخطط وتقعيلها لتحقيق الأهداف والتعامل مع كل النظم والاتفاقيات التي نقرها وفقاً لما يحقق آمال وطموحات أطفالنا ومواطنينا كما إننا نرحب بالحوار ولدينا الرغبة الأكيدة للمشاركة والتعاون المستمر مع الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة لتحقيق حقوق الطفل بما يتفق مع الشريعة الإسلامية ، واعتقد أن لدى زملائي أعضاء الوفد من المملكة المزيد من الإيضاحات والردود على استفسارات اللجنة حول ما تحقق من المنجزات وما هو ضمن الخطط وفي مراحل التنفيذ وفقاً للأولويات في مجال رعاية الأطفال ومتابعة تنفيذ الاتفاقية.

وقد لاحظت حكومة المملكة العربية السعودية أن بعض التقارير الصادرة عن بعض المنظمات الدولية تحتوي على بعض الأرقام والإحصاءات غير الدقيقة والتي لا يمكن الاعتماد عليها ، لذلك فإن حكومة المملكة العربية السعودية تأمل من اللجنة الاعتماد على المعلومات الأرقام والإحصاءات الواردة في الوثيقة المرسلة للجنة المعنونة الإجابة على استفسارات اللجنة

أشكركم على اهتمامكم متمنيا لأعمال لجنتكم هذه كل التوفيق .